تخطيط التنمية الريفية كأحد استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة
- حالة الجز ائر-

د. يوسف بوكدرون
جامعة خميس مليانة

ملخص:

يهدف التخطيط للتنمية الريفية في أصله إلى الانتقال من الركود الاقتصادي الذي تعرفه المناطق الريفية بصفة عامة، وهذا من خلال خلق نوع من التوازن الاقتصادي المتزايد النمو بإحداث تغيير وتجديد في مختلف القطاعات الريفية، ولا يكون ذلك إلا من خلال إدخال تغييرات كبيرة في الطرق الإنتاجية والأنماط الاستهلاكية لدى سكان الريف، حيث أن تحقيق أقصى إشباع للمجتمع الريفي لا يكون إلا بتحقيق حاجاتهم ورغباتهم وهذا من خلال خلق توليفة صحيحة بين الموارد وبين الحاجات والرغبات غير المحدودة لسكان الأرياف، ومن هنا تبرز أهمية تخطيط التنمية الريفية كوسيلة تسيير إستراتيجية تسمح بالتنبؤ بالمستقبل فيما يخص المفاضلة بين الحاجات والأولويات والتحديد الدقيق للإمكانيات المتاحة لعملية الإنتاج لتحقيق الأهداف المسطرة في إطار تنمية ريفية مستدامة .

الكلمات الدالة: التنمية الريفية، التنمية المستدامة، التنمية الريفية المتكاملة، التخطيط للتنمية الريفية.

Abstract:

Planning for rural development in its origin is intended to move from the economic recession defined, This is achieved by creating a growing economic equilibrium by creating change and renewal in various rural sectors, not only by introducing significant changes in the productive methods and patterns of consumption of the rural population by rural areas in general, This can only be achieved through significant changes in the productive methods and patterns of consumption of the rural population. Achieving the maximum satisfaction of the rural society can only be achieved by fulfilling their needs and desires by creating a proper mix of resources and the needs and unrequited desires of the rural population, Hence, the importance of planning for rural development as a strategic management tool that allows predicting the future regarding the differentiation between needs and priorities and the precise identification of the possibilities available to the production process to achieve the objectives set in the context of sustainable rural development.

Key words: rural development, sustainable development, integrated rural development, rural development planning.

مقدمة

أصبحت التنمية المستدامة والتنمية الشاملة عموما والتنمية الريفية خصوصا من بين أهم القضايا التي تحظى بالاهتمام والأولوية في العالم المعاصر، ولا يدل الاهتمام المتزايد بالتنمية المستدامة في الآونة الأخيرة على حداثتها كمفهوم بل على العكس فهي مرتبطة بوجود الإنسان على وجه الأرض ومستمرة ومتطورة باستمرار وجوده وتطور وتغير متطلباته، وهذا بكل بساطة لأنها مرتبطة بتفكير فطري وهو العقلانية والذي يحث على حسن استخدام الموارد البشرية والمادية لتغطية أقصى قدر ممكن من الحاجيات والمتطلبات وبطبيعة الحال بالتوافق مع التطور العصري الذي يعيشه الإنسان دون أن ينسى التفكير في تحقيق فائض يمكن أن يعاده استثماره في المستقبل.

ومن أجل تحقيق النمو المتواصل يجب على أي مجتمع اعتماد التخطيط والتنظيم كأسلوب للعمل يهدف من خلاله إلى أقصى إشباع لحاجاته ورغباته عن طريق الاستغلال الأمثل للموارد الشيء الذي يشكل مفهوم التنمية المستدامة والتي لا تقتصر فقط على الميدان الصناعي أو الحضري ولا تستثني منطقة عن أخرى فالمجتمعات الريفية كذلك بحاجة إلى عملية تنمية مخططة تساعد على تحقيق تنمية مستدامة ومن هنا تبرز إشكالية بحثنا:

تخطيط التنمية الريفية كأحد استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة

كيف يساهم تخطيط التنمية الريفية في تحقيق التنمية المستدامة؟

وللإجابة عن اشكاليتنا ارتأينا تقسيم دراستنا إلى:

المحور الأول: التنمية الريفية المستدامة،المحور الثاني: التنمية المستدامة ،المحور الثالث: تخطيط التنمية الريفية لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر

المحور الأول: التنمية الريفية المستدامة

تعتبر قضية التنمية عامة، والتنمية الريفية خاصة من أهم القضايا التي تشغل فكر علماء الاجتماع والاقتصاد والسياسة والإدارة، ولا يقتصر الأمر على اهتمام الأكاديميين بهذه القضية بل يشاركهم ذلك الاهتمام رجال الحكم وصناع القرار والتنفيذيون والمجتمع بكل فئاته ويرجع ذلك إلى الأهمية التي يكتسيها هذا الموضوع وكذلك لعدة اعتبارات منها:[1]

1- أن أغلب سكان العالم خاصة في الدول النامية يعيشون في الريف فنجد على سبيل المثال أن متوسط نسبة سكان الريف في الوطن العربي باستثناء الكويت تبلغ نحو 60-85 في المائة من جملة السكان؛

2- أوضحت الدراسات الإحصائية التي أجريت في أفريقيا وآسيا أن ما بين 75%و85% من السكان الريفيين يشتغلون بالزراعة أما بقية السكان الريفيين فيمتهنون أعمالاً أخرى منها الصناعات الريفية والتجارة والنقل والخدمات؛

3- أن نسبة المشتغلين بالزراعة من جملة عدد السكان الريفيين تبلغ ما بين 45-75% وخاصة في الدول العربية؛

4- قصور أنماط التنمية المتبعة في كثير من دول العالم الثالث عن مواجهة متطلباتها من الأغذية وتكوين رؤوس الأموال وقصور الاستثمار في الموارد البشرية في الريف؛

5- ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلى الحضر(النزوح الريفي)؛

6- أن هناك تفاوتاً كبيراً في مستوى نصيب الفرد من الخدمات العامة وفي البيئة المعيشية بين سكان الريف وسكان الحضر وتدل التقديرات على أن نصيب الفرد من الخدمات العامة في الحضر يبلغ 4-6 مرات أكثر من نصيب الفرد في الريف كما ورد في تقرير المركز الإقليمي لمنظمة الأغذية والزراعة؛

7- ارتفاع نسبة الأمية بين سكان الريف، فمثلاً تبلغ نسبة الأمية في الوطن العربي 72.6% من جملة عدد السكان ومعظم هؤلاء الأميين من سكان الريف؛

8- أن أعلى نسبة للفقراء في العالم تعيش في المناطق الريفية، ويقسم تقرير البنك الدولي حول إستراتيجية التنمية الريفية إلى مجموعات حسب درجة فقرهم فهناك فقر كلى ومعناه أن يبلغ دخل الفرد سنوياً ما يعادل 50 دولاراً أمريكياً فأقل وفقر نسبي وهو الفرد الذي يقل دخله السنوي عن نصف متوسط دخل الفرد على المستوى القومي وبناء على التقسيم فإن تحليل سكان جميع الدول النامية التي يزيد عدد سكانها على المليون يوضح أن ما يقرب من85% من الذين يعانون من الفقر الكلى يعيشون في مناطق ريفية؛

9- ارتفاع معدل الهجرة من الريف إلى الحضر خاصة الفئات ذات القدرة المهنية من الشباب أدت إلى حرمان الريف من الاستفادة من قدراتهم في إحداث تنمية لتطوير الريف؛

من أجل ذلك برزت أهمية التنمية الريفية المستدامة كقضية تهتم بها الدول والمنظمات والهيئات الدولية، وقد أنشأت من أجل التخطيط لها ومتابعة تحقيق أهدافها واستراتيجياتها إدارات متخصصة في الدول والمنظمات، ومن ذلك شعبة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وهي جزء من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة.

تخطيط التنمية الريفية كأحد استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة

أولا– تعريف التنمية الريفية:

تعددت واختلفت التعاريف حول مفهوم التنمية الريفية بين المفكرين الاقتصاديين وعلماء الاجتماع والخبراء والمنظمات الحكومية، ويرجع هذا إلى النظرة والزاوية التي ينظرونها لهذا المفهوم سواء كمنظور قطاعي كقطاع التعليم أي أنها عملية ترتكز على التعليم ومنهم من اعتبرها عملية تدخل في مجال الصحة ونظافة البيئة وذلك بتوفير الوسائل التي تؤدي إلى تحسين المستوى الصحي.[2]

كما عرفت على أنها: إستراتيجية للتغلب على الفقر، وتحقيق مستوى أفضل في المناطق الريفية[3]

ويمكن أن تعرف على أنها : عملية شاملة تسعى إلى زيادة جاذبية الحياة بالأرياف والعمل فيها على جميع المستويات سواء كانت المحلية، الوطنية أو الدولية من خلال سلسلة من التغييرات الجذرية أو الهيكلية والتي تؤدي إلى تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لسكان الأرياف والذي يساعد على دفعهم للعمل بالأرياف والاستقرار بها.

ثانيا– الأهداف الاقتصادية للتنمية: من أهم الأهداف الاقتصادية الخاصة للتنمية الريفية في التي تسعى لتحقيقها بشكل خاص ما يلي:[4]

- ✓ إدخال تعديلات جذرية على وسائل الإنتاج والخدمات الإنتاجية والاجتماعية والمؤسسات الاقتصادية، والتعاونيات الحرفية العاملة بالأرياف؛
- ✓ التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية الزراعية من خلال تقديم الدعم الفني والمادي لصغار المزارعين في المناطق الريفية بما يسهم في رفع كفاءتهم الإنتاجية وتنويع أنشطتهم الزراعية ورفع دخولهم وتحسين مستوياتهم المعيشية؛
- ✓ تنويع الأنشطة الإنتاجية غير الزراعية لتعزيز مداخيل السكان وتوفير الشغل الريفي، نشير في الآخر أن تعدد أنماط التنمية لا يفيد في شيء، لكن تداخلها وتضافرها سيؤدي إلى بلوغ مساعي التنمية المنشودة؛
- ✓ التغلب على التحديات التي تواجه صغار المزارعين في المناطق الريفية والتي من أهمها إنخفاظ دخل صغار المزارعين وصائدي الأسماك فيها وارتفاع تكلفة الإنتاج وتدني الكفاءة الإنتاجية الزراعية والمنافسة الحادة التي يواجهونها من كبار المستثمرين ومحدودية المعلومات السوقية والبنى الأساسية للتسويق الزراعي وغيرها من المجالات التي تهم الجانب الزراعي الريفي وصغار المزارعين؛
- ✓ رفع الكفاءة الإنتاجية للمؤسسات الزراعية الريفية؛
- ✓ تنويع النشاطات الزراعية لصغار المزارعين.

ثالثا– متطلبات التنمية الريفية: تتطلب التنمية الريفية المستدامة مشاركة متنوعة من جميع الجهات والمؤسسات والهيئات وأفراد المجتمع المتأثرين بنواتجها في عمليات التخطيط والإدارة والتقويم، وتهدف المشاركة في إدارة عمليات التنمية في الريف إلى عدة أمور منها:[5]

1– الإسراع بإحداث التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية؛

2– ترشيد سياسات وقرارات التنمية الريفية؛

3– إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية الريفية؛

4– تأمين الموارد المالية والبشرية اللازمة للتنمية الريفية عن طريق التمويل الذاتي؛

5- الحرص على المال العام والإسهام في المحافظة على مقومات الدخل القومي؛

6- مساعدة المواطنين وتدريبهم على أساليب لحل المشكلات التنموية؛

وقد تقف مجموعة من العقبات في طريق تحقيق المشاركة المجتمعية في عمليات تخطيط وإدارة التنمية الريفية منها:

أ- نوع التخطيط الاستراتيجي للتنمية؛

ب- الأسلوب المعتمد لإدارة التنمية؛

ج- مستوى الوعي التنموي لدى الشركاء؛

د- مستوى القدرة المجتمعية على المشاركة التنموية؛

ولذلك فلا بد من التخطيط الاستراتيجي القائم على المعايير العلمية والخطوات العملية بمشاركة المجتمع الريفي وجميع مؤسساته الحكومية لإحداث تنمية ريفية مستدامة إذا ما أردنا تحقيق مؤشرات تنموية مثالية والتغلب على مشكلات التنمية الريفية التي تدفع بسكان الريف للهجرة في اتجاه مواطن التنمية في المدن.

ولوضع إستراتيجية وطنية للتنمية الريفية المستدامة، وذلك من خلال الاستفادة من التجارب الدولية في هذا المجال، والتركيز على البرامج التي تتلاءم مع بيئة الريف، وإشراك جميع الأطراف في عمليات بناء الإستراتيجية الوطنية وفق المناهج الحديثة للتخطيط الاستراتيجي، ويمكن بناء رؤية علمية استراتيجية للتنمية الريفية بإتباع الخطوات الآتية:

1- تحديد الأسس والمحددات الأساسية للتخطيط الاستراتيجي؛

2- تحديد المشاركين في عمليات التحليل والتقويم والتشخيص وتحديد الأولويات المرغوبة للتطوير؛

3- تحديد منطلقات الرؤية العلمية الإستراتيجية ومجالاتها؛

4- تشخيص الواقع من خلال عمليات البحث والتحليل والتقويم؛

5- تحديد الأولويات المرغوبة والآمال المطلوب بلوغها في ظل الأسس والمحددات ومنطلقات الرؤية؛

6- صياغة الرؤية العلمية في إطارها العام؛

7- تحديد الأهداف العامة للرؤية؛

8- تحديد الأهداف الإستراتيجية؛

9- وضع الخطط للبرامج والمشروعات اللازمة لتحقيق الأهداف الإستراتيجية للرؤية العلمية الإستراتيجية؛

10- تحديد جهات التنفيذ ومعايير ومؤشرات التحقق للأهداف الإستراتيجية.

المحور الثاني :التنمية المستدامة:

وعلى غرار الكوارث الطبيعية في العالم مثل انفجار المفاعل النووي "تشرنوبيل" وانتباه جماعة الخضر إلى ضرورة الاهتمام بالبيئة، تنعقد قمة الأرض في "ريودي جانيرو" بالبرازيل، أو ما يعرف بمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، ما بين 3-4 جوان 1992، خصص المؤتمر استراتيجيات وتدابير تحد من التآكل البيئي في إطار تنمية قابلة للاستمرار وملائمة بيئيا. وقد خرج المؤتمر بستة نتائج:[6]

- وضع معاهدة بشأن مسائل ذات أهمية كونية كمعاهدة لتغيير المناخ وأخرى للتنوع البيولوجي؛

- إعلان ميثاق الأرض يحدد ويعلن مبادئ تلتزم الشعوب بها في العلاقات فيما بينها، ومع البيئة، وتؤكد على استراتيجيات قابلة للاستمرار؛

– جدول أعمال(أجندة) القرن 21 لتطبيق ميثاق الأرض؛

– وضع آلية تمويل للأنشطة التنفيذية للمبادئ المعلنة خصوصا في الدول النامية التي تفتقر إلى موارد مالية إضافية لدمج البعد البيئي في سياساتها الإنمائية؛

– إقرار إتاحة التقانة البيئية لكافة الدول، مع احترام حقوق الملكية الفكرية؛

– بحث مسألة المؤسسات التي ستشرف على عملية التنفيذ.

1. التعريف بالأجندة21 : تعتبر الأجندة 21 برنامج العمل الشامل الذي تبنيه 182 دولة، والخطة التفصيلية لتحقيق المستقبل المتواصل لكوكب الأرض منذ عام 1994 وخلال القرن 21، وهيؤو لوثيقة من نوعها تحظى باتفاق دولي واسع يعكس إجماعا عالميا والتزاما سياسيا من أعلى مستوى.الأجندة تجمع سلسلة من الموضوعات تنتظم في أربعين فصلا،ومائة وخمسة عشر مجالا من مجالات العمل،يمثل كل منها بعدا هاما من أبعاد إستراتيجية لفترة انتقالية شاملة للأعمال التي يلزم القيام بها للحماية البيئية، والتنمية البشرية بشكل متكامل، وتتضمن حوافز وتدابير محددة لتضييق الثغرة بين الأمم الغنية والأمم الفقيرة، ودفع عجلة اقتصاديات الدول النامية، والقضاء على مشكلة الفقر وتخفيض استخدام الموارد الطبيعية للأرض وضبط معدلات الزيادة السكانية التي تهدد تنمية الموارد والبيئة معا.إنّ برنامج العمل يوصي بالوسائل التي من شأنها أن تدعم الدور الذي يمكن أن تقوم به بعض المجموعات والممثلين الرئيسيين للمجتمع (النساء،النقابات،المزارعين،الأطفال،الشباب والسكان الذين يعيشون بالأرياف والعلميين، ومجموعة السلطات العمومية على الصعيد المحلي، المؤسسات الصناعية والمنظمات الغير حكومية) للوصول إلى التنمية المستدامة.

الأجندة المشار إليها تعتبر من الوثائق الدولية، التي تم بحثها والتفاوض بشأنها والموافقة عليها الأكثر تعقيدا، ورغم أنها ليست ملزمة قانونا فإن له اقوة نفاذ أدبية وعملية،ولعل قوتها الحقيقية تكمن في أنّه المتوضع بواسطة مجموعة من الخبراء لصالح الحكومات، ولكنها نوقشت وتم التفاوض بشأنها في مؤتمر دولي كلمة، بواسطة ممثلي الحكومات التي ستقوم بتنفيذها إضافةإلى ذلك، لقد أوصت القمة بعدد من المبادرات الأساسية في ميادين أخرى رئيسية للتنمية المستدامة التي تخص أساسا بعقد ندوة عالمية حول الدول الصغيرة التي تقع في الجزر والتي هي في طريق النمو .

– وفي سنة 1997 أي خمس سنوات بعد انعقاد قمة كوكب الأرض، وفي شهر ديسمبر من نفس السنة تم إقرار بروتوكول "كيوتو"، حيث عقدت الجمعية العامة دورة استثنائية حول تطبيق " الأجندة" 21،فأبرزت الدول الأعضاء اختلافها حول كيفيات تمويل التنمية المستدامة على الصعيد الدولي،إلا أنّها أكدت على أن وضع حيز التنفيذ" الأجندة " 21 يشكل أولوية أكثر من أي وقت مضى.ففي الوثيقة النهائية للدورة،أُعطيت توصيات حول عدد من الإجراءات لهذا الغرض وهي أساسا: المصادقة على أهداف الرامية إلى الحد من انبعاث الغازات الدفيئة، التحكم في كفاءة استخدام الطاقة في القطاعات الاقتصادية المختلفة وزيادة استخدام نظم الطاقة الجديدة والمتجددة، إضافة إلى زيادة المصبات المتاحة لامتصاص الغازات الدفيئة، العمل أكثر وبكل جد على النمو نحو أنماط مستدامة للإنتاج، والتوزيع، واستخدام الطاقة، والتركيز على القضاء على الفقر،هو شرط مسبق لكل تنمية مستدامة.

– من جانب آخر انعقد في أفريل 2002 مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في "جوهانسبورغ" بجنوب إفريقيا، بهدف التأكيد على الالتزام الدولي بتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال:[7]

- ✓ تقويم التقدم الحرز في تنفيذ جدول أعمال القرن 21 والصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية والبيئة عام 1992؛

- ✓ استعراض التحديات والفرص التي يمكن أن تؤثر في إمكانات تحقيق التنمية المستدامة؛
- ✓ اقتراح الإجراءات المطلوب اتخاذها والترتيبات المؤسسية والمالية اللازمة لتنفيذها؛
- ✓ تحديد سبل دعم البناء المؤسسي اللازم على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية

2- مفهوم التنمية المستدامة:

فقد تتعدد تعريفات التنمية المستدامة، فثم ما يزيد عن ستين تعريفا لهذا النوع من التنمية ولكن الملفت للنظر أنها لم تستخدم استخداما صحيحا في جميع الأحوال، ونجد أن أصل مصطلح الاستدامة يعود إلى علم الإيكولوجي حيث استخدمت الاستدامة للتعبير عن تشكل وتطور النظم الديناميكية التي تكون عرضة لتغيرات هيكلية تؤدي لحدوث تغير في خصائصها وعناصرها وعلاقات هذه العناصر بعضها ببعض، وفي المفهوم التنموي أستخدم مصطلح الاستدامة للتعبير طبيعة العلاقة بين علم الاقتصاد وعلم الإيكولوجي.[8]

إن التنمية كلمة مثقلة بالقيم ولا يوجد هناك إجماع بشأن معناها، فهي تعرف بطريقة معيارية، لكونها قوة موجهة نحو أهداف اجتماعية مميزة وهذه القوة موجهة تشتمل على قائمة من الصفات التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها أو بلوغ حدودها القصوى. أما التنمية المستدامة تطلب قيام المجتمعات بتلبية الحاجات الإنسانية عن طريق زيادة الإمكانات الإنتاجية وتأمين الفرص المتساوية للجميع على حد سواء، غير أن تحقيق التنمية المستدامة لا يتم ما لم تنسجم التطورات السكانية مع الإمكانات الإنتاجية وفقا لما يخدم مصلحة البيئة ويحافظ عليها.[9]

3. أبعاد التنمية المستدامة:

إن التنمية المستدامة هي تنمية لا تركز على الجانب البيئي فقط، بل تشمل أيضا الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، فهي تنمية بثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة تتمثل في البعد الاقتصادي، البعد الاجتماعي والبعد البيئي، والتي يجب التركيز عليها جميعها بنفس المستوى والأهمية، وتعبر الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة عن طبيعة المفهوم متعدد الاختصاصات بشكل واضح. وفيما يلي عرض للأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:

أ. البعد البيئي: يتمثل البعد البيئي للتنمية المستدامة في الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستخدام الأمثل لها على أساس مستدام، والتنبؤ لها قد يحدث للنظم الإيكولوجية من جراء التنمية، وذلك بغرض الاحتياط والوقاية. ويتمحور البعد البيئي حول مجموعة من العناصر تتمثل في:[10] النظم الإيكولوجية؛ الطاقة؛ التنوع البيولوجي؛ الإنتاجية البيولوجية؛ القدرة على التكيف.

تتمثل أهم الاهتمامات البيئية في ظاهرة ارتفاع درجة حرارة المناخ، اختلال طبقة الأوزون، الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية والعديد من المشاكل المتعلقة بتلوث الهواء والتي سبق وأن تطرقنا إليها بالتفصيل في المبحث الأول.

ب. البعد الاقتصادي: يتمحور البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة حول الانعكاسات الراهنة والمستقبلية للاقتصاد على البيئة، إذ يطرح مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية في مجال توظيف الموارد الطبيعية. ووفقا للبعد الاقتصادي، تعمل التنمية المستدامة على تطوير التنمية الاقتصادية مع الأخذ بالحسبان التوازنات البيئية على المدى البعيد، باعتبار البيئة هي الأساس والقاعدة للحياة البشرية، الطبيعية وكذا النباتية. وتمثل العناصر الآتية محور البعد الاقتصادي:[11] النمو الاقتصادي المستدام؛ كفاءة رأس المال؛ إشباع الحاجات الأساسية؛ العدالة الاقتصادية.

تخطيط التنمية الريفية كأحد استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة

وتجدر الإشارة إلى أن التنمية المستدامة توفق بين هذين البعدين، وذلك بالأخذ بعين الاعتبار بضرورة المحافظة على الطبيعة، هذا من جهة وضرورة تقدير نتائج الأفعال البشرية على الطبيعة من جهة أخرى.

ج. البعد الاجتماعي: تتميز التنمية المستدامة بهذا البعد بشكل خاص، وهو يمثل البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إذ يجعل من النمو وسيلة للالتحام الاجتماعي، وضرورة اختيار الإنصاف بين الأجيال. إذ يتوجب على الأجيال الراهنة–النظر لمهمة وضرورة عملية الإنصاف والعدل–والقيام باختيارات النمو وفقا لرغباتها ورغبات الأجيال القادمة، وهكذا فإن كلا من البعد البيئي والاقتصادي يرتبط بشكل كبير بالبعد الاجتماعي الذي يمثله الإنسان أو الفرد. وأهم عناصر البعد الاجتماعي: المساواة في التوزيع؛ الحراك الاجتماعي؛ المشاركة الشعبية؛ التنوع الثقافي واستدامة المؤسسات. الشكل التالي يوضح التداخل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة:[12]

الشكل رقم 1.أبعاد التنمية المستدامة

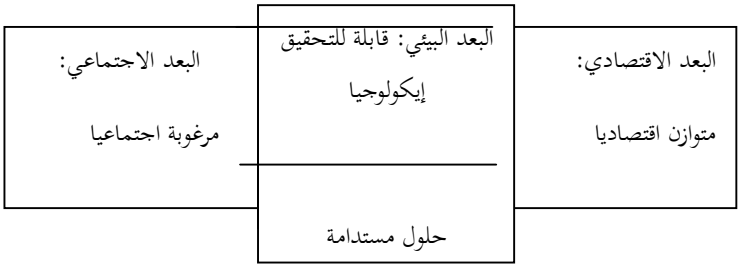

Source: Emilie brun et Clémentine Mc Millan, Développement durable de la stratégie à l'opérationationnel, Afanor, Paris, 2007,p.7.

فتحقيق التنمية المستدامة يتم من خلال التقاء العناصر الثلاثة الرئيسية التي تشمل وجهات نظر الإيكولوجيين والاقتصاديين وعلماء الاجتماع.

المحور الثالث: تخطيط التنمية الريفية المتكاملة لتحقيق التنمية المستدامة

1. التنمية الريفية المتكاملة:

جاء في مقدمة دراسة صدرت عن مكتب العمل الدولي عام 1977 لبحث مشكلة الفقر أنه خلال الستينات من هذا القرن أرتفع دخل الفرد في الدول النامية بمعدل سريع، وأن كثيراً من أهداف خطة التنمية الأولى التي تضمنتها إستراتيجية الأمم المتحدة قد تم إنجازها بل وتجاوزها أحياناً، ولكن لوحظ أنه لم يطرأ تحسن معقول في المستوى المعيشي لمجموعات ضخمة من الناس في العديد من الدول، وأن الفجوة بين الشعوب الفقيرة والشعوب الغنية حتى بين المجموعات في البلد الواحد آخذة في الأتساع، ويرجع كاتب الدراسة السبب في ذلك إلى:[13]

– الاهتمام المفرط بتنمية قطاعات متطورة وهذه القطاعات ذات ارتباط ضعيف بالقطاع الريفي أو القطاعات الأخرى التي يعمل فيها معظم السكان.

– الفشل في إيجاد توافق بين التزايد السكاني ونمو القطاعات المختلفة التي ترفدهم.

وتهدف غالبية الدول من وراء التخطيط أو البرامج التنموية إلى الإسراع في تحقيق معدلات عالية من النمو الاقتصادي، والتخطيط التنموي في غالبية الدول النامية يخضع لاعتبارات متعددة، بعضها محلي وبعضها الآخر خارجي، وبحكم بنيانها الاقتصادي والاجتماعي المعتمد على مورد اقتصادي واحد أو أكثر، وبحكم أن العوامل الخارجية تلعب دورا رئيسيا في إنتاجة وربما في إستثمار عائداتة.

تخطيط التنمية الريفية كأحد استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة

ومن الملاحظ أن جميع دول العالم والتي تخطط للتنمية تعترف بأن التنمية الريفية المتكاملة إن لم تكن هي الحل الأفضل فهي على الأقل الحل الوحيد المتاح للإبقاء على حياة الملايين من البشر ورفع مستوى حياتهم بدرجة مقبولة.

"فالتنمية الريفية هي استراتيجية تهدف إلى تطوير الحياة الاقتصادية والاجتماعية لمجموعة معينة من الناس وهم فقراء الريف المحرومون من مكاسب وإنجازات خطط التنمية الشاملة في معظم دول العالم والذين يعيشون في حالة فقر مدقع، وتصل نسبتهم إلى 85% من فقراء الدول النامية"[14]

ان التنمية الريفية تهدف إلى خفض حجم الفقر، فإنها يجب أن تكون مصممة بشكل يستهدف بوضوح زيادة الإنتاج القطاعي ورفع الإنتاجية لكافة القطاعات بشكل عام، بحيث تستطيع بصورة غير مباشرة من زيادة قدرة هؤلاء السكان على الإسهام في الاقتصاد القومي بشكل عام، إضافة إلى إسهامات التنمية الريفية بتطوير المجتمع الريفي وصقله والانتقال به من عزلته التقليدية إلى الاندماج في الاقتصاد القومي.

2. دواعي اهتمام المخططين بالتنمية الريفية:

يعود اهتمام المخططين والسياسيين بالتنمية الريفية إلى عدة عوامل أهمها:[15]

– حجم سكان الريف: حيث تؤكد دراسات البنك الدولي ومنظمة الأغذية والزراعة الدولية FAO بأن 60–70% من شعوب العالم الثالث تقيم في مناطق ريفية، ورغم ارتفاع معدلات الهجرة من الريف إلاّ أن تعداد سكان الريف في تزايد مستمر، حيث ترتفع معدلات المواليد في هذه المناطق مقارنة بالمناطق الحضرية في الدولة الواحدة، وأن الزراعة هي المهنة الأساسية لما يتراوح ما بين 75–85% من سكان الريف.

– مستويات المعيشة المنخفضة في المناطق الريفية: إذ أن عدد المزارعين الذين لا يملكون أرضاً هم في ازدياد، إذ يبلغ عددهم بالنسبة للمزارعين حسب تقديرات منظمة العمل الدولية الأخيرة 66% في تشيلي، 49% في مكسيكو، 32% في الهند، كما وأن معدل أيام العمل السنوي للمزارع في حقله منخفضة جداً، إذ أظهرت إحدى الدراسات في جنوب الهند أن معدل أيام العمل السنوي للمزارع لا يتجاوز 80% يوم عمل، بسبب صغر مساحة الحيازات الزراعية، وفي مناطق الريف الأردني المعروفة يعمل المزارع في أشغال خارج الزراعة عدداً من الأيام تفوق أيام عمله بالزراعة.

– فقر الريف: إن ما لا يقل عن 60% من مجموع فقراء البلدان النامية يسكنون الريف، وإن حوالي 85% من الفقراء فقراً مطلقاً Absolute poverty يوجدون في المناطق الريفية، ثم أن درجة الفقر تكون أكثر قسوة وشراسة في المناطق الريفية، والمشاهد أن الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية ومجهوداتها الإنمائية غالباً ما تكون ذات نتائج غير مرضية لأهداف التنمية الريفية لأنها أفكار وقرارات حضرية متميزة تساعد على تدعيم الفقر.

– التعارض بين المشروعات التنموية: حيث أشارت خطط التنمية السابقة إلى تعارض واضح وشديد في خطط تنمية الريف أو على الأقل عدم التكامل بينها، إذ كثيراً ما نجد أن الفعاليات في الجانب الاقتصادي تمارس وتنفذ دون أن تأخذ بعين الاعتبار القضايا الاجتماعية ومشروعاتها.

– اقتصاد بلدان العالم الثالث هو اقتصاد زراعي بالدرجة الأولى: ورغم المحاولات التي بذلت وتبذل من أجل التصنيع إلاّ أن الزراعة والريف لا يزالان يمثلان جانباً رئيسياً من مصادر الدخل القومي في كثير من بلدان العالم الثالث، إذ مثلت الصادرات الزراعية 30% من مجموع عائدات الصادرات السلعية في بلدان العالم الثالث.

– تزايد الفجوة التنموية: بين المناطق الريفية والحضرية المتمثلة بالثنائية الاقتصادية والاجتماعية والتقنية، مما يتسبب في هجرة السكان من الشباب هرباً من سوء الأحوال، وتقترن الثنائية هذه بظاهرة التبعية Dependency والاستغلال Exploitation فأدى كل هذا إلى ابتعاد الريف عن بناء القوة في المجتمع الريفي، وعن المشاركة في قرارات الأمة على مستوى البلد ككل، مما اثر سلبياً على الجهود المبذولة لتنميته.

3. التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة:

والتخطيط بمعناه العلمي والعملي أحد السُبل الرئيسية المؤدية إلى التقدم الذي تطمح إليه كافة الشعوب من أجل رخائها وسعادتها من خلال تحقيق حياة أفضل لكل فرد في المجتمع، لذلك يعتبر التخطيط ضرورة حتمية لتنسيق الجهود والطاقات واستثمارها بشكل جدي من أجل تحقيق الأهداف التي تسعى إليها الدول، وتتم عملية التخطيط بدراسة جميع الموارد المتاحة المتوفرة لدى الدولة أو المنطقة أو القرية، ومن ثم استنتاج النهج الذي تفرضه مبادئ التخطيط.

والتخطيط للتنمية الريفية ينبغي أن يتم كجزء من التخطيط للتنمية الوطنية الشاملة، ولا شك أن التنمية الريفية المتكاملة والشاملة سوف تنهض بقطاع رئيسي من قطاعات المجتمع وبالتالي يمكن التغلب على مشكلة التخلف والفقر بشكل عام، وبذلك ترتفع مستويات المعيشة عند أبناء الريف مما ينعكس الوضع بالتالي على ارتفاع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية لسكان الريف.

فإن التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة يجب أن يعتمد أساساً على المعرفة الكاملة والحقيقة لأحوال الريف من حيث الموارد الطبيعية والبشرية، وهذا يتطلب دراسة جغرافية هذه المناطق أولاً ثم يمكن البدء بالتخطيط معتمدين على التقييم الشامل لأحوال الريف لرسم سياسة تنموية واقعية ونابعة الإمكانيات والحاجيات الأساسية لأبناء الريف، وكذلك تذليل الصعوبات التي تواجه العملية التنموية ومحاولة حل المشكلات التي تعترضها والتنسيق المستمر بين الأقاليم المختلفة، وحتى نضمن نجاح الخطط الإنمائية لا بُد وأن تتولى الأجهزة الحكومية للدولة التنسيق بين الأقاليم المختلفة للدولة للوصول بالخطط التنموية إلى حالة من الشمول والتكامل لضمان أقصى قدر من إنجاح لهذه الخطط والنهوض بهذا القطاع، وبالتالي فأن نجاح عملية التنمية الريفية يتوقف إلى حد بعيد على إتباع الطرق العملية في تحديد ما يجب أن يقام من مشروعات لنهوض بالقطاع الطبيعي أو البشري وتحديد أولويات تنفيذها وفقاً للإمكانيات المتاحة.

4.مقاييس التخطيط للتنمية الريفية:

إن توفير معطيات تنموية لا يستهدف فقط قياس التنمية الاقتصادية بل يستهدف أيضاً مساعدة المخططين ومتخذي القرارات في تحليل أهداف برامجهم وخططهم، وفي مساعدتهم على أن تكون قراراتهم واقعية وموجهة لتحقيق غايات محددة وواضحة، ويمكن أن نجمل المقاييس التي يستخدمها المحللون لتحديد ما يمكن إنجازه عبر عمليات التنمية بما يلي:[16]

أ–المقياس الاقتصادي:يقاس من خلاله التغير في مستوى المعيشة والتغير في تكاليفها والتغير في الدخل الحقيقي من الإنتاج القومي والتغير في هيكل النشاط الاقتصادي المشتمل على الزراعة والصناعة والتجارة والنقل والخدمات وغيرها.

ب–المقياس الاجتماعي: تقيس فيه التغير في تركيب الأسرة وسلوك الأفراد والجماعات واتجاه المجتمع من خلال قياس التغير في اتجاهات وممارسات السكان لنشاطاتهم النقابية والسياسية، ومدى استخدام وسائل الاتصال ومدى شيوعها والسلوك في اتجاه الوحدة الوطنية والتعاونيات المختلفة، كما يقاس من خلاله التغير في حركة السكان وهجراتهم واهتمامهم بالأمراض والصحة العامة للمواطنين.

ج–المقياس الثقافي: ونقيس فيه أخيراً الخصائص التعليمية والثقافية للسكان ومدى الانعكاسات الناتجة عن تحسن المستويات الثقافية على دفع عجلة التنمية إلى الأمام.

5.العقبات التي تواجه التخطيط للتنمية الريفية:

قد يعترض عمليات التخطيط للتنمية الريفية المتكاملة كثير من التحديات والعقبات، وبعضها يكمن في عملية التخطيط نفسها ومنها ما ينشأ عن طبيعة مضمون التنظيم الاقتصادي والاجتماعي للمجتمع الريفي، لذلك فقد تضع الدولة خطة تنمية لسنة أو عدد من السنوات، فإن ذلك يعني أن يقوم خبرائها بمسح الوضع الحالي لتحديد الأهداف التي ينبغي الوصول إليها، ودراسة الطرق الكفيلة بالانتقال من الوضع الحالي إلى تحقيق الهدف المحدد، والفشل في تحقيق هذه الأهداف يعود إلى:[17]

– قد ترسم الخطة بعد دراسة سريعة لا تفي بالغرض المطلوب أو تكون قد اعتمدت على حقائق ومعلومات ناقصة أو مفصلة، وفي مثل هذه الحالات فإن المشكلة موضوع البحث لا تعّرف التعريف الصحيح وبالتالي لا يمكن تحقيق الفائدة المرجوة منها، وكذلك فإن مصادر مهمة تكون قد فاتت الباحث أو تجاوز عن أهميتها دون وعي كامل، أو قد يفوته الإدراك السليم للأنماط الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة الريفية المخطط لها.

– يتطلب التخطيط إثناء التنفيذ مشاركة المواطنين عنصر أساسي لإعطاء النتائج الإيجابية في جميع المراحل، لأنه قد ترسم خطط أو تدرس مواضيع كثيرة دون الانتباه إلى ضرورة المشاركة الفعلية في تنفيذها تلافياً للنتائج السلبية التي قد يؤدي إليها. ومن أهم العقبات التي تقف في وجه التخطيط عدم وجود القيادات ذات الكفاءة العالية التي تشرف على جميع مراحل التنفيذ.

دراسات حول التخطيط للتنمية الريفية:

بلغ عدد الخطط الإنمائية القطرية التي تم إعدادها منذ مطلع الستينات أو حتى قبله في الوطن العربي أكثر من تسعين خطة تنموية وزعت على 19 دولة، ومعظم هذه الخطط خماسية السنين وبعضها رباعية أو ثلاثية أو سداسية أو حتى عشرية، ورغم التباين الكبير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأقطار إلاّ أن الخطط التنموية اتسمت بصفات مشتركة يمكن إيجازها فيما يلي: [18]

– تشترك جميع الخطط التنموية في أنها لم تكن جزءاً من تصور إستراتيجي عام أو خطة طويلة الأمد، وتشير الحقائق إلى أن هذه الخطط أغفلت بعض القضايا المحورية التي كان يجب أن تكون جزءاً من التصور الاستراتيجي سواء على المستوى القطري أو القومي مثل قضية الأمن القومي وقضية القوى البشرية وشكل الثروة وغيرها.

– اتسمت الخطط التنموية العربية بوحدة الهدف المشترك وتكرار الأهداف وتعددها.

– اتفقت الخطط من حيث أنها جميعاً خطط استثمار محورها الأساس هو حجم الاستثمارات وتوزيعها على القطاعات المختلفة.

– اتفقت الخطط التنموية من حيث إهمالها للقطاع الزراعي مع إنها أجمعت على وضع هدف لزيادة الإنتاج الزراعي وما يتطلبه ذلك من استثمارات، ولم تتضمن خطة الزراعة تطوير الريف والتغير الاجتماعي والتقدم التكنولوجي.

– تبنت جميع الخطط الإنمائية نمط التصنيع الذي تحركه قوى الطلب، وتحتل فيه الصناعات الاستهلاكية الأولوية الأولى.

– اتفقت الخطط الإنمائية من حيث افتقارها إلى أداة للتحليل يستخدمها المخطط في اختيار الآثار الاستراتيجية أو السياسات البديلة.

– تفتقر الخطط إلى البُعد الشامل أو التكاملي على مستوى القطر الواحد.

وفي سبيل المثال لا الحصر فيمكن أخذ التجربة الجزائرية في مجال التخطيط التنموي.

6. التجربة الجزائرية في تخطيط التنمية الريفية لتحقيق التنمية المستدامة

عاشت الجزائر في هده 1990-20000 الفترة مرحلة حرجة في تاريخها بسبب دخولها في أزمة سياسية حادة كان لها تأثير كبير على كل الجوانب، الاقتصادية والاجتماعية...أدت إلى تخلى الدولة عن كل الإصلاحات التي كانت تنوي القيام بها، وعرفت الفلاحة الجزائرية ركودا وتخلفا رهيبا نتيجة غياب إستراتيجية واضحة المعالم في تسيير الفلاحة ، كان لها اثر كبير على الريف الجزائري الذي تضرر كثيرا نتيجة الأوضاع السائدة أنداك وشهدت الجزائر نزوحا ريفيا شديدا لسببين رئيسيين :أولهما بسبب غياب الأمن والثاني بسبب تدهور الأوضاع المعيشية جراء الفقر والتهميش وبالتالي عودة ظاهرة النزوح الريفي والتركز الفوضوي على حواف المراكز الحضرية. وما يمكن قوله عن هذه الفترة هي فترة خالية من السياسات الفلاحية وفترة للركود السياسي والاقتصادي والاجتماعي وغياب تنمية ريفية كانت آثارها وخيمة على الفلاحة الجزائرية بصفة خاصة والريف الجزائري بصفة عامة.

وأمام هذه الوضعية وفي سنة1997 وضعت الدولة المرسوم التنفيذي رقم 97-483 المؤرخ في 15 ديسمبر1997 المحدد لكيفيات منح حق الامتياز لقطع أرضية من الأملاك الوطنية الخاصة التابعة للدولة في مساحات استصلاحية وكذلك أعبائها وشروطها والموجودة في المناطق الجبلية والسهبية والصحراوية وجاء هدا المرسوم تحت عنوان "استصلاح الأراضي عن طريق الامتياز"ويهدف إلى:[19]

–تثبيت سكان الأرياف والحد من النزوح الريفي .

–استغلال الأراضي الهامشية التابعة للدولة فلاحيا عن طريق الامتياز.

–لامركزية تخطيط التنمية الريفية.

–الإشراك المسؤول للسكان المحليين في تنمية أقاليمهم.

–ادماج نشاطات التنمية ضمن مشروع استصلاح.

–التكفل بالخصوصيات الطبيعية لكل منطقة.

–التكامل بين جميع برامج

– تسيير الفضاءات الطبيعية،حماية وتنمية الثرة الغابية، مكافحة الانجراف والتصحر واستغلال الأراضي في الجنوب.

وقصد التأطير الجيد وتسيير عمليات الاستصلاح عن طريق الامتياز أنشأت في 23 ديسمبر 1997 العامة للامتيازات والتي تتكفل كليا بتسيير هده العملية التي تندرج في إطار تنمية المجالات الريفية القابلة للاستصلاح الفلاحي، دون المساس بالأراضي الفلاحية الجيدة أو المستثمرات التابعة للدولة أو الخواص. لكن هده العمليات وان كانت تحمل العديد من الإيجابيات كتثبيت السكان وزيادة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة....، إلا أنها تبقى قليلة وعلى نطاق محدود (سفوح الجبال، الأراضي الهامشية). فيما يبقى الريف الجزائري بمساحاته الشاسعة وعدد سكانه الكبير يعاني من الظروف الاقتصادية والاجتماعية القاهرة جراء الأمن والفقر والتهميش مما يستدعي توجيه سياسات تنموية هادفة نحو هده المجالات تكون مدبرة وذات أبعاد شاملة حتى يتسنى له ان يلعب دوره الكامل في التنمية الاقتصادية وبالتالي تحقيق توازن بين الريف والمدينة والقضاء على الفوارق الجهوية.

تخطيط التنمية الريفية كأحد استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة

- فترة مابعد 2000: سياسات فلاحية وريفية في إطار التنمية المستدامة

1. المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة2000:

بعد أن تجاوزت الجزائر المرحلة الحرجة التي عاشتها ولو جزئيا وفي ظل التحولات العميقة التي عرفتها بدخولها الاقتصاد الحر والرأسمالية وتأثيرات العولمة، وأمام التدهور الذي عرفته الفلاحة الجزائرية خلال العشرية الأخيرة وقصد النهوض بالقطاع الفلاحي وجهت سياسة جديدة تهدف إلى تطوير الفلاحة وجعلها قاعدة متينة في الاقتصاد الوطني فبادرت في سبتمبر سنة 2000بالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية(pnda) الذي يعتبر مشروع طموح يندرج ضمن مسعى الدولة للنهوض بالقطاع الفلاحي وديناميكية العالم الريفي،مرورا بتحقيق تنمية متوازنة ومستديمة تأخذ بعين الاعتبار ثلاثة معايير أساسية هي الجودة الاقتصادية والاستدامة الايكولوجية والقبول الاجتماعي. و يترجم هذا المخطط نهاية مرحلة طويلة من السياسات الاشتراكية و بداية سياسة جديدة تعتمد على الخواص و الدعم بالأموال فقط مع ترك حرية النشاط الفلاحي و التسيير و بذلك فهي أول خطوة موجهة للقطاع الفلاحي في ظل سياسة ليبراليةتشمل خاصة المستثمرات والوحدات الإنتاجية ويهدف هذا المخطط إلى تكثيف الزراعات وتطويرها قصد تحسين مستوى الأمن الغذائي و استغلال الأراضي استغلالا جيدا حسب المؤهلات الطبيعية و الإمكانيات الموجودة بها مع تشجيع الفلاحين على الاستثمار و إعطائهم أكثر فرص بفضل الدعم الفلاحي الممنوح عن طريق الإعانات و القروض.كما يهدف المخطط أيضا إلى ترقية القدرة التنافسية للفلاحة الجزائرية وإدماجها في الاقتصاد العالمي عن طريق الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية والمحافظة على البيئة بما يساهم في تحقيق تنمية مستدامة.

وقد تضمن هذا المخطط تسعة (09) برامج فلاحية تنموية تتمثل في[20]:

-البرامج الموجهة إلى إعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية:

*برنامج تكييف أنظمة الإنتاج.

*برنامج تكثيف النتاج وتحسين الإنتاجية.

*برنامج تثمين الإنتاج الفلاحي (التكييف، التحويل، التخزين، التسويق)

*برنامج دعم الاستثمار على مستوى المستثمرات الفلاحية.

-البرامج الموجهة إلى المحافظة على المجالات الطبيعية وتنميتها وخلق مناصب الشغل:

*البرنامج الوطني للتشجير.

*برنامج التشغيل الريفي.

*برنامج استصلاح الأراضي.

*برنامج حماية وتنمية المناطق الاستبسية.

*برنامج المحافظة وتنمية الواحات.

ولتمويل هده النشاطات صدر المقرر رقم 599 المحدد لشروط الاستفادة من دعم الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية fnrda وهدا في التخصيص الخاص رقم 67-302 الدي عنوانه " الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية " والدي يعد الجهاز المالي المخصص لدعم برامج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

ويعد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية بمثابة دفعة قوية للنهوض بقطاع الفلاحة في الجزائر، غير أنه مس المناطق الفلاحية فقط، خاصة ذات المؤهلات الطبيعية الكبيرة دون المجالات الريفية الأخرى التي بقيت مهمشة ويعاني سكانها الا استقرار حيث أصبحت مناطق طاردة للسكان بفعل الأوضاع المزرية التي يعيشونها وتردي مستوى المعيشة في ظل البطالة وغياب تجهيزات

تخطيط التنمية الريفية كأحد استراتيجيات تحقيق التنمية المستدامة

الحياة الضرورية رغم التواجد السكاني الكبير بها خاصة الفلاحين الصغار أصحاب القطع الفلاحية الصغيرة والفلاحين بدون ارض.

وأمام هده الوضعية وفي سنة 2002 أطلقت الدولة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية(pndar) الدي يعد كتكملة للمخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث مس المناطق المستفيدة من المخطط الفلاحي بنشاطات تنموية خاصة فيما يتعلق بالتجهيز (شق الطرقات، الإنارة الريفية، السكن ...) وهده النشاطات خصت بها المجالات المستفيدة من المخطط الوطني للتنمية الفلاحية أي ان هدين المخططين اهتما بالمناطق الفلاحية ذات الإمكانيات الفلاحية الكبيرة فقط وكان مجال تطبيقهما ضيق واختياري[21] .

وبالرغم من هده المجهودات التي قامت بها الدولة لتحقيق تنمية فلاحية وريفية إلا أنها لم تتعدى نطاق المجالات الفلاحية الجيدة دون المساس بالمجالات الريفية الأخرى التي يزداد وضعها سوءا يوم بعد يوم.

ولتدارك هده الوضعية وفي إطار التنمية المستدامة وترسيخا لمبادئ الحكم الراشد الدي يهدف إلى إشراك السكان في تسيير السياسات والاستماع لانشغالاتهم وتصوراتهم وجعلهم طرفا ثالثا مع الدولة والقطاع الخاص في تحقيق التنمية المستدامة.

أعلنت الدولة و وعن طرق الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية عن الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة وهدا في سنة 2003 التي تقوم على مجموعة من الأهداف و التوجهات يأتي في مقدمتها تطوير و تحقيق تنمية شاملة مستدامة في المجال الريفي ، و تترجم هذه الإستراتيجية المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (ppdr) و التي تعتبر كأداة للتنفيذ تهدف هده المشاريع إلى خلق ظروف معيشية جيدة للسكان تسمح لهم بالاستقرار و الأمن الغذائي من خلال برامج الأعمال و النشاطات و التجهيزات، هذه الأخيرة تكون منبثقة من مقترحات و تصورات الجماعات الريفية لتنمية أقاليمهم مع المساهمة الفردية و الجماعية في تصور وتنفيذ المشاريع .وتتضمن المشاريع الجوارية للتنمية الريفية تجهيزات ونشاطات فلاحيه وغير فلاحيه فردية وجماعية .

تهدف كلها إلى تثبيت السكان عن طريق تجهيز المجالات الريفية وخلق ديناميكية اقتصادية بها تكون مبنية على النشاطات والأعمال التي يقترحها السكان الممثلين بجمعيات ريفية والي تعمل على تنشيط المشاريع الجوارية والوساطة بين السكان والإدارة الممثلة بمديرة المصالح الفلاحية أو محافظة الغابات حتى تكون الشفافية في سير المشاريع لبلوغ الأهداف المسطرة[22].

وقد جاءت المشاريع الجوارية للتنمية الريفية بموجب المقررين رقم 305 ، 306 حيث·المقرر رقم 305 المؤرخ في 2003/07/14 يحدد شروط التأهيل للدعم على حساب صندوق مكافحة التصحر وتنمية السهوب والإقتصاد الرعوي وكذا كيفيات دفعه المقرر رقم 306 المؤرخ في 2003/07/14 يحدد شروط الاستفادة من الدعم على حساب التخصيص الخاص رقم 302-111 الذي عنوانه "صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الإمتياز "ومستويات كيفية دفعه.

وان تمويل أعمال ونشاطات المشاريع الجوارية للتنمية الريفية يتم عبر خمسة (5) صناديق تمول نشاطات المشروع حسب الاختصاص وهي كالتالي[23]:

*صندوق التنمية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز (fsmvtc)ويمول النشاطات التي تدخل في إطار:

التنمية الريفية، الحفاظ على التربة، الإنتاج النباتي والحيواني.

*الصندوق الوطني لترقية النشاطات الحرفية و التقليدية:ويهتم بالنشاطات التقليدية والحرفية.

*الصندوق الوطني للسكن:يتركز دعم هذا الصندوق في السكن الريفي و هذا بـ :

-بناء سكنات ريفية جديدة.

-تهيئة السكنات القديمة.

-توسيع السكنات الموجودة غير المؤهلة .

*وكالة التنمية الاجتماعية:وتمول الأعمال التالية:

-شق الطرقات.

-تهيئة الطرقات و الدروب.

-الإنارة الريفية.

-بناء مدارس، قاعات العلاج، قاعات الصلاة و مدارس قرآنية.

-التطهير (الربط بشبكة تصريف المياه).

*الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب :وتدعم نشاطات متنوعة ومختلفة (فلاحية وغير فلاحية)ويتم توزيع هده المشاريع الجوارية عبر كامل التراب الو طني وفق مؤشرات منها عامة تخص البلدية المعنية بالمشروع ومنها خاصة بموقع المشروع ، ويعتمد عليها في تحديد البلديات و المواقع المحتاجة للتنمية و تتلخص هذه المؤشرات في:

المؤشرات المعتمدة في تحديد البلدية المستفيدة:

تقوم المصلحة المعنية بالمشروع (مديرية المصالح الفلاحية dsa أو محافظة الغابات) بجمع المميزات العامة للبلدية المعنية بالإستفادة من المشروع الجواري ، مع الأحد بعين الإعتبار مميزات المشروع ذاته ، من أجل تشخيص سليم للإقليم و وضعه في محيطه مباشرة ، و المؤشرات المعتمدة عليها هي:

-عدد السكان الإجمالي؛

-عدد السكان الريفيون؛

-النسبة السنوية لعدد السكان النازحين؛

-نسبة التغطية بالكهرباء ؛

-نسبة الإستفادة من المياه الصالحة للشرب ؛

-نسبة التمدرس (ذكور ، إناث) ؛

-عدد الأطباء بالنسبة لألف ساكن؛.

-التشغيل الحالي حسب القطاعات و حسب الجنس (الفلاحة، الصناعة، التجارة و الخدمات)؛

-الدخل المتوسط لكل أسرة ؛

-نسبة البطالة؛

-المؤشر الريفي لتقسيم البلدية إلى مناطق ريفية و مناطق حضرية ؛

-نسبة الفقر في البلدية ؛

-الوضع الأمني بالبلدية ؛

-الإطار الإيكولوجي للبلدية.

المؤشرات المعتمدة لتحديد موقع المشروع :

لتحديد موقع معين من البلدية (مشتة ، دوار ، قرية ، تجمع سكاني ...) ، للإستفادة من المشروع الجواري يتم الاعتماد على مجموعة من المؤشرات قصد تحديد المناطق الأولى بالاستفادة.

و يمكن تلخيص هذه المؤشرات فيما يلي:

-المسافة بين الموقع و الطريق الرئيسي؛

-المسافة بين أول تجمع سكني و طبيب، سوق، بنك؛

-عدد السكان في الموقع؛

-عدد الأسر المعنية؛

-عدد السكنات ؛

-التشغيل الحالي حسب القطاعات ؛

-نسبة التمدرس (ذكور ، إناث) ؛

-التجهيز خاصة الطرقات؛

-نسبة البطالة؛

-النشاط الإقتصادي المسيطر و الدخل السنوي المتوسط للأسر ؛

-نسبة المساهمة بالنسبة للسكان في المشروع (في شكل نقود أو في شكل عمل).

لكن هده المؤشرات التي تحدد مناطق الاستفادة من المشروع الجواري كثيرة وفيها بعض المؤشرات لا تبرز واقع كل المجالات مثل مؤشر الفقر والدخل المتوسط لكل أسرة ....، كل هدا ينقص من فعاليتها وبالتالي يؤثر على التحديد السليم للمجالات الريفية الأكثر تخلفا والتي هي بحاجة مشروع جواري وبحاجة إلى تنمية لجعلها منطلق لتحقيق التنمية المستدامة .

وان المشاريع الجوارية تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الطبيعية لكل المجالات الريفية غير أن نجاحها مرتبط بتوزيعها الجيد عبر المجالات الريفية ومراعاة الجدول الزمني لانجازها حتى تضمن تلبية حاجيات السكان وفق تصوراتهم واقتراحاتهم حتى تكون فعالة وتشكل قاعدة متينة في الريف الجزائري لتحقيق تنمية ريفية مستدامة من منطلق تثبيت السكان واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة استغلالا عقلانيا يضمن تحقيق حاجيات سكان الأرياف مع مراعاة الجانب البيئي والتقليل الفوارق الجهوية بين الريف والمدينة.

الخاتمة

ومنه في يمكن القول أن إستراتيجية تخطيط التنمية الريفية المستدامة المترجمة بالمشاريع الجوارية للتنمية الريفية تشكل احد الخيارات الأساسية لتنمية المجالات الريفية، غير أن تطبيقها لا يجب أن يقتصر على المصالح الفلاحية والريفية فقط بل يجب أن يتعداها ويمس كل الجهات التي لها علاقة سواء مباشرة أو غير مباشرة مع الريف الجزائري قصد التأطير الجيد لكامل الأعمال والترتيبات التي تندرج في إطار التنمية الريفية للوصول إلى تهيئة ريفية عنوانها "من تنظيم المجال الريفي إلى تنميته المستدامة "

إن عملية التنمية الريفية أصبحت مطلبا أساسيا من أجل تحقيق التنمية المستدامة بالجزائر، وأصبح تحقيقها مرتبطا بعدة متغيرات أولها التحديد الدقيق لحاجات ورغبات سكان الأرياف بالاستماع اليهم من أجل ملامسة وضعيتهم الاجتماعية والاقتصادية، إلى جانب الاستفادة من الوعاء العقاري أو برامج الدعم الريفي الذي يضمن لهؤلاء القرويين سكنا يساعد على خلق السكينة لديهم، كما أن للبنوك ومختلف مؤسسات التمويل دورا أساسيا في تمويل مشاريعهم الفلاحية سواء كانوا فلاحين بسطاء أو مستثمرين أو حتى المشاريع السياحية إن وجدت، وتبقى الترسانة القانونية هي الضامن الوحيد والأكبر لحدوث تنمية ريفية حقيقية بالجزائر.

التوصيات :

- 1)- الوقوف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي بالمناطق الريفية ومحاولة تحسين هذه الظروف ؛
- 2)- محاولة تفعيل البرامج التنموية للمناطق الريفية والتي لا تزال بعضها حبر على ورق ؛

•3)- تفعيل دور البنوك في تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية والسياحية الحقيقية بالمناطق الريفية ؛

•4)- إعطاء الأولوية للمشاريع التي تتلاءم مع البيئة الريفية الجزائرية ؛

•5)- تقييم المشاريع التنموية المطبقة في الأرياف من أجل الوقوف على النقائص ومحاولة تصحيحها ؛

•6)- العمل على زيادة دعم السكن الريفي بجميع صيغه للمساعدة على الاستقرار بالريف وعدم النزوح إلى المدينة .

الهوامش

[1] ميشيل توادور، التنمية الاقتصادية، ترجمة محمود حسن حسني، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص53.

[2] حسين عبد الحميد أحمد رشوان، علم الاجتماع الريفي، مؤسسة شباب الجامعة 2005 ، القاهرة، ص230

[3]محمد عبد الفتاح محمد، تنمية المجتمعات المحلية من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية 1991 ،97 .

[4] سعودي عبد الصمد، صالح سراي، إستراتيجية التنمية الريفية كآلية للحد من البطالة لتحقيق تنمية مستدامة، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول إستراتيجية الحكومة للقضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعو محمد بوضياف المسيلة يومي 15 و 16 نوفمبر 2011، ص3

[5] نفس المرجع السابق، ص4

[6]http://www.Escwa .org.lb/arabic/divisions/sdpd/main.asp . تاريخ الاطلاع: 2015/1/26

[7]. عماري عمار، مرجع سابق، ص. 38. والموقع www.islamfin.go-forum.net تاريخ الاطلاع:2015/1/22

[8]. ماجدة أحمد أبو زنط، عثمان محمد غنيم: التنمية المستديمة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، دار الصفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2007، ص. 23.

[9]. سحر قدوري الرفاعي: التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الإدارة البيئية، أوراق عمل المؤتمر العربي الخامس للإدارة البيئية، تونس، 2006، ص. 22.

[10]. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص. 40.

[11]. عثمان محمد غنيم، ماجدة أحمد أبو زنط، مرجع سابق، ص. 39.

[12]Emilie brun et Clémentine Mc Millan, Développement durable de la stratégie l'opérationationnel, Afanor, Paris, 2007.p12.

[13]. خلدون الصبيحي حول التنمية الريفية المتكاملة مجلة التنمية العدد 69-2012

[14]Rapport de la Banque mondiale2012

[15]. محمد محمود الصقور التخطيط الاقليمي والتنمية في الريف دراسة تطبيقية على الريف الأردني، عمان، 2010.

[16]. حافظ قبيسي إستثمارالثروة العلمية والبشرية في الوطن العربي مجلة التنمية، العدد 70 ، 2013.

[17]. انظر كل من :

– المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي: إشكالية تنمية الفلاحة، الدورة الرابعة عشر الجزائر 1999

– ص حقيط :جريدة الخبر: "برنامج التنمية الفلاحية يقسم الجزائر الى مناطق غنيةوفقيرة، جريدة الخبر العدد4945، 2007.ص. 15.

[18]. م.ا: الريف لا يجب ان يساوي الفقر، جريدة الخبر، العدد 4734، الجزائر، 2006. ص. 23.

[19]. المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي:إشكالية تنمية الفلاحة الدورة الرابعة عشر، الجزائر، 2000.ص. 31.

[20]. المرجع السابق، ص. 32.

[21]. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية"الاستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، مشروع جويلية 2004، المطبعة الرسمية الجزائر.ص. 64.

[22]. وزارة البيئة وتهيئة الإقليم: المخطط الوطني الأعمال من اجل التنمية المستدامة، الجزائر، 2001، ص. 87.

[23]. الوزارة المنتدبة المكلفة بالتنمية الريفية، مرجع سابق، ص. 65.